الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.25

الجمعية العامة

Distr.: Limited
31 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

فيجي*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٥٠ و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٥ و ٦٥/١٤٦ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٩١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/١٩٩ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وأيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

041113 041113 13-54188 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٠١١/٣٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٠١٢/٣١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٠١٣/٤٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى وثيقته الختامية[(٢)]، وإلى الاجتماع الخاص المعني بمتابعة الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وإلى وثيقته الختامية،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٣)]،

وإذ ترحب بإنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وإذ تتطلع إلى تقرير اللجنة باعتباره إسهاما في عملية متابعة تمويل التنمية وأيضا إلى خطة للأمم المتحدة متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بشأن التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية، المعقود في نيويورك في يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة

---

(١) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٢) القرار ٦٥/١.

(٣) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقود في نيويورك في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣،

وإذ تشير إلى موجز وقائع الاجتماع الخاص المتعلق بتمويل التنمية الاجتماعية الذي عقد في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ خلال الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع الخاص بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية الذي عقد في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢،

وإذ تلاحظ الأعمال الجارية بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية، بما في ذلك الأعمال المضطلع بها في شتى المحافل،

وإذ تشير إلى أهمية تقرير إصلاح النظام المالي الدولي الذي أعدته لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة التي عينتها الجمعية في دورتها الثالثة والستين، وإلى ما جاء فيه من توصيات،

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٤] وعن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية[٥] وعن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية[٦]،

وإذ تحيط علما أيضا بدراسة الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٣ التي نشرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا بصفة خاصة في التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر حدوث هبوط كبير، تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية وارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان واتساع نطاق ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي وتجسد التقدم المحدود الذي أحرز في الحفاظ على الطلب وإعادة موازنته عالميا، وإذ تؤكد

---

(٤) A/67/339.

(٥) A/67/353.

(٦) A/66/334.

ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إصلاحه وتعزيزه،

وإذ تسلم بالدور الفريد والأساسي المنوط بالحكومات في كفالة تنظيم الأسواق المالية على النحو السليم،

وإذ تعيد تأكيد الإقرار بضرورة القيام، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بتعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل توفير دعم قوي للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز التنمية المستدامة، بطرق منها اتخاذ إجراءات وفقا للوثيقة الختامية للمؤتمر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بقرار إنشاء فريق خبراء مخصص لتقديم استشارات وتحاليل تقنية مستقلة، بما في ذلك تقديم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن قضايا عالمية ذات طابع مالي واقتصادي وعام، وهو ما سيسهم في متابعة تنفيذ الولايات المنوطة بالمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٧/٦٧ الذي قررت فيه بوجه خاص الدعوة إلى عقد اجتماع منفصل للجنة الثانية خلال الدورة الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“، من أجل مناقشة الإجراءات اللازم اتخاذها للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، كمساهمة إضافية في متابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تؤكد أهمية الخطة الشاملة لعملية تمويل التنمية، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وعملية متابعته، وضرورة التوصل إلى تمويل متسق لاستراتيجية التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وشامل، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٢ - **تعيد أيضا تأكيد** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه لا بد في هذا الصدد من إعادة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام تولي السلطات الوطنية زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعيد تأكيد تصميمها** على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها بوصفها حجر الزاوية للتعاون في السنوات المقبلة، على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٨] وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٩] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ [١٠] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١١] والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[١] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''[٢] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٣] والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لعام ٢٠١٣ المعني بمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - **تعيد تأكيد** أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق تنمية عادلة فعالة ونمو اقتصادي مطرد عادل شامل للجميع، وتكرر تأكيد ضرورة تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بنوع الجنس في وضع السياسات الإنمائية وتنفيذها، بما في ذلك سياسات تمويل التنمية والسياسات المتعلقة بتخصيص الموارد؛

٥ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية واستخدام جميع تلك الموارد على نحو فعال أمران بالغا الأهمية للشراكة العالمية من أجل التنمية، لأغراض منها دعم تحقيق

---

(٨) القرار ٥٥/٢.

(٩) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٠) القرار ٦٠/١.

(١١) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضا بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وتهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي محركان رئيسيان للتنمية؛

٦ - **تسلم أيضا** بأن تحقيق نمو اقتصادي مطرد عادل شامل للجميع يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع؛

٧ - **تكرر تأكيد** أنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية المبذولة في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتكثيف مشاركة الدول والتعاون بينها في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي؛

٨ - **تعرب عن بالغ القلق** من استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سلبا في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

٩ - **تشير** إلى أن استمرار مكافحة الفساد على جميع المستويات مسألة ذات أولوية، وتعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة أن تتخذ الحكومات مزيدا من الإجراءات لكفالة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل تعزيزا للمصلحة العامة والاستقرار الاقتصادي والنمو المطرد العادل الشامل للجميع؛

١١ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرٌ رئيسي لتمويل التنمية، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية أن تواصل، آخذة في اعتبارها ظروفها الخاصة واحتياجاتها الإنمائية وأولوياتها، ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة وطنية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق من بينها تهيئة مناخ للاستثمار يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

١٢ - **تعيد تأكيد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد أيضا تأكيد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي يستند إلى قواعد منفتح غير تمييزي منصف وتحرير التجارة على نحو فعال يمكن أن يكون لهما دور مهم للغاية في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على البلدان كافة في جميع مراحل التنمية؛

١٣ - **تشدد** على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتسلم في الوقت ذاته بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل مما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية؛

١٤ - **تعرب عن بالغ القلق** لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين لكسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى التوصل إلى نتائج متوازنة طموحة شاملة تركز على التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[١٢] وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

١٥ - **تؤكد** أن الوفاء بجميع الالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

١٦ - **تؤكد** أن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا في تكملة تمويل التنمية وتعزيزه واستدامته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتكرر تأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يكون لها دور محفز في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي

(١٢) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

تعوق تحقيق نمو مطرد عادل شامل للجميع، بعدة طرق منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والمؤسسية والمادية وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر؛

١٧ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لإيجاد حل فعال شامل دائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

١٨ - **تشدد أيضا** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد في هذا الصدد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء؛

١٩ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنيانه، بما يشمل المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد على مواصلة إجراء حوار منفتح جامع شفاف؛

٢٠ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي لتحديات الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة بالكامل إلى نمو يقترن بإيجاد فرص عمل جيدة وإصلاح النظم المالية وتعزيزها وتحقيق نمو عالمي قوي مستدام متوازن؛

٢١ - **تسلم** بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وكفالة اتساقها وبأهمية ضمان أن تكون تلك الأنظمة منفتحة شاملة للجميع ومتسمة بالنزاهة لكي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى ضمان نمو اقتصادي مطرد شامل عادل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٢ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي وتعزيز تلك المشاركة، وتكرر تأكيد أهمية إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز لجعلها أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخضوعا للمساءلة؛

٢٣ - **تعيد أيضا تأكيد** ضرورة أن تؤدي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، دورا مهما في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد كذلك تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة التنسيق الجيد لأعمالها واتساقها وفعاليتها وكفاءتها من أجل دعم هذه الأهداف؛

٢٤ - **تعيد كذلك تأكيد** ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة اللجان الإقليمية في عملية متابعة تمويل التنمية بطرق منها إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء وإتاحة التحليلات لها؛

٢٥ - **تكرر تأكيد** أهمية كفالة إيجاد عملية حكومية دولية تتولى متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٢٦ - **تشير** إلى الفقرات ٢٥٥ إلى ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود فيما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية؛

٢٧ - **تقرر** أن تعقد، بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥، مؤتمرا دوليا للمتابعة بشأن تمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وفقا للفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، إسهاما في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٨ - **تقرر أيضا** أن تشرع في العملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤، وتحقيقا لهذه الغاية، تطلب إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تعيين ميسرين مشاركين وإجراء مشاورات حكومية دولية مفتوحة جامعة مباشرة، بمشاركة الدول الأعضاء كافة، بشأن جميع المسائل المتصلة بالمؤتمر، بما فيها المسائل المتعلقة بالترتيبات الممكنة لتعزيز العملية، وفقا للفقرة ٣٣ من القرار ١٩٩/٦٧، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية[٥]؛

٢٩ - **تقرر كذلك** أن يقوم مؤتمر الاستعراض بتقييم التقدم المحرز، وأن يعيد تأكيد الأهداف والالتزامات، ويعزز الترتيبات المؤسسية، ويستعرض الإطار المفاهيمي ويستكمله، ويشجع التنسيق والاتساق مع عمليات المتابعة ذات الصلة، ويحدد التدابير المهمة لمواصلة التنفيذ وأيضا التحديات الجديدة والمسائل الناشئة؛

٣٠ - **تقرر** وجوب اتخاذ قرار، أثناء العملية التحضيرية التي ستجرى خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، بشأن التاريخ والمكان المحددين لعقد المؤتمر؛

٣١ - **تقرر أيضا** أن تعقد مشاورات مفتوحة شفافة شاملة للجميع من أجل استعراض واستكشاف الطرائق المتبعة في عملية تمويل التنمية، بما في ذلك الترتيبات التي يمكن اتخاذها لتعزيز العملية، وطرح خيارات للربط بين مختلف العمليات التي تتناول تمويل التنمية بطريقة متكاملة، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية؛

٣٢ - **تكرر مناشدتها** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات التي يمكن أن تقدم مساهمات النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما ييسر الاضطلاع بعملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية.